علي بن عيسى الرَّبَعي وآراؤه النحوية

أ.م.د. عقيل رحيم علي

جامعة بغداد/كلية الآداب/قسم اللغة العربية

الملخص:

نقف في هذا البحث على عالم من علماء العربية جليل القدر، أديب فاضل، ونحويٍّ بارع، ذاع صيته، وعلا مكانه، ففاق أقرانه شهرةً وعلماً، إنَّه علـــي بن عيسى الرَّبَعي، من أكابر أئمة علم النحو في بغداد .

إنّ نحوياً مثل الربعي بما يتصف به من مكانة علمية مرموقة بين النحويين، جدير بنا أن نوليه قدراً من العناية والاهتمام لبيان سيرته العلمية، والوقوف على ما له من آراء نحوية، ومن ثم جاء هذا البحث لتحقيق ذلك الهدف والوصول إلى تلك الغايـــــة، ومن الله التوفيـــق .

أولاً : سيرته ومكانته العلمية :

جاء في المصادر التي ترجمت للربعي أنّ اسمه علـــي بن عيسى بن الفرج بن صالح، وكنيته أبو الحسن، ويلقب بالرَّبَعي، والزهيري[1]، والبغدادي[2]، غير أنّ الربعي هو اللقب الأكثر شهرة وشيوعاً، قال ابن خلكان في بيان أصل هذا اللقب : ((والرَّبَعي : بفتح الراء والباء الموحدة وبعدها عين مهملة، هذه النسبة إلى ربيعة، ولا أعلم أهو ربيعة بن نزار أم غيـــره، فقد جاءت هذه النسبة إلى جماعة اسم كل واحد منهم ربيعة، والله أعلم))[3] .

أما ولادته فتذكر المصادر أنها في سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة[4]، ولم يشر أكثر من ترجم له إلى أصله، وجاء في بعض التراجم أنّه شيرازي الأصل[5] .

تتلمذ الربعي في بغداد على أبي سعيد السيرافي[6]، و هو من أكابر علماء العربية في عصره، يقول أبو البركات الأنباري : ((كان من أكابر الفضلاء، وأفاضل الأدباء، زاهداً، لا نظير له في علم العربية ... صنف تصانيف كثيرة ؛ أكبـــرها شرح كتاب سيبويـــه، ولم يشرح كتاب سيبويه أحدٌ أحسن منـــه ؛ ولو لم يكن لـــــه غيره لكفاه فضلاً)) [7] .

ثم يترك الربعي بغداد مهاجراً إلى شيراز ليدرس النحو على عالم آخر لا يقل شأناً عن السيرافي، وهو أبو علي الفارسي[8] الذي كان من أكابر أئمة النحويين، والذي ((علت منزلته في النحو، حتى فضّله كثير من النحويين على أبي العباس المبرد)) [9] . وقد لازم الربعي أبا علي الفارسي عشرين سنة يتتلمذ عليه في مسائل النحو حتى بلغ الغاية، وهي المدة عينها التي بقي فيها بشيراز قبل أن يعود إلى بغداد[10] .

وفي بغداد، وبعد العودة من الرحلة الطويلة في طلب العلم، أصبحنا أمام عالم ذي شأن عظيم، ومكانة مرموقة، ولا شك في أن يكون كذلك من أخذ علمه عن السيرافي والفارسي، وقد

أشرنا إلى ما لهما من منزلة كبيرة بين علماء اللغة والنحو .

وقد ذكر أكثر من ترجم للربعي تلك المكانة العلمية التي تميّز بها الربعي وقتئذٍ، فقد جاء أنّ أستاذه أبا علي الفارسي كان ممّن شهد له بتفرده وعلوّ شأنه، حتى أنه قال فيه مقالته المشهورة : ((**ما بقي شيء تحتاج إليه، ولو سرتَ من المشرق إلى المغرب لم تجد أعرَفَ منك بالنّحو**)) [11]، ولهذا وصف الربعي بأوصاف تدل على هذه المكانة وتليق بها، من ذلك ما قيل عنه من أنه كان ((أحد أئمة النّحويّين وحُذّاقهم الجيدي النَّظَر، الدقيقي الفَهْم والقياس)) [12]، وأنه ((كان من أكابر النحويين)) [13]، وأنـــه ((كان إماماً في النحو متقناً له)) [14] . وأنه ((كان يحفظ الكثير من أشعار العرب مما لم يكن غيره يقوم بـــه)) [15] .

وممّا يروى عنه في هذا الصدد، أنّ بعض تلاميذ أبي علي الفارسي قد قرأ يوماً عليه في نوادر الأصمعي : أكأت الرجل : إذا رددته عنك، ((فقال أبو علي : ألحقْ هذه الكلمةَ بباب (أجأ) ؛ فإني لم أجد لها نظيراً غيرها، فسارع من حوله إلى كتابتها، فقال الرَّبَعي : فقلت أيها الشيخ : ليس أكأت من أجأ في شيءٍ، قال : وكيف ذلك ؟ قال : قلت لأنّ إسحاق بن إبراهيم الموصلي وقطرباً النحوي حكيا أنّه يقال كيأ الرجل إذا جبن، فخجل الشيخ وقال : إذا كان كذا فليس منه، فضرب كل واحدٍ منهم على ما كتب)) [16].

إنّ المتصفِّح لما كُتِبَ عن سيرة الربعي في كتب التراجم، وما حكي عنه من أخبار وحوادث، يدرك أنّ هذا الرجل كان يتّصف بنوع من الفكاهة والدعابة في أقواله وتصرفاته، وقد نصّ على ذلك ابن الأثير بقوله : ((كان فكهاً، كثير الدعابة)) [17] .

ممّا يروى عنه في ذلك أنّه كان في يوم شديد الحَرّ ((يتمشى على شاطئ دجلة، والرضي والمرتضى العلويان في زبزب[18] ومعهما أبو الفتح عثمان بن جنـــي، فقال لهما : من أعجب أحوال الشريفين أن يكون عثمان جالساً معهما في الزبزب، وعلي يمشي على الشطّ بعيداً منهما)) [19] .

وقيل إنه اجتمع يوما هو وأبو الفتح بن جني يمشيان في موضع، ((فاجتازا على باب خربة، فرأى فيها كلباً، فقال لابن جنّي : قف على الباب، ودخل، فلما رآه الكلب يريد أن يقتله هرب، وخرج ولم يقدر ابن جنّي على منعه، فقال له الربعي : ويلك يا بن جنّي، مُدَبِّرٌ في النحو، ومُدْبِرٌ في قتل الكلاب !)) [20] .

ومما يحكى عنه في ذلك أيضاً، ويدلّ في الوقت نفسه على أنّ الربعي يأبى أن يتتلمذ عليه من لا نباهة له، ما ذكره ياقوت الحموي من أنّ أحدهم خرج إلى بغداد للتأدّب ((فحين دخل قصد بن عيسى النحوي بعد أن لبس ثياباً فاخرةً عطرةً، وتجمل وتزيّن، ودخل عليـــه وسلّم، فقال له علي بن عيسى : من أين الفتى ؟ قال : من الزنجان بالألف واللام، فعلم الربعي أن الرجل خالٍ من الفضل، فقال : متى وردت ؟ قال : أمس، فقال : جئت راجلاً أم راكباً ؟ فقال :

بل راكباً، قال : المركوب مكترى أم مشترى ؟ قال : بل مكترى، فقال الشيخ : مرَّ واسترجع الكريَّ فإنه لم يحمل شيئاً !)) [21].

وإلى جانب هذه الدعابة والفكاهة التي اتصف بها الربعي، يمكن أن نلمس من بعض الروايات عن سيرته أنّ شخصيته كانت تتصف ببعض الانفعال في بعض المواقف، وشيء من القسوة والشدة في بعض الأقوال والتصرفات، ومن ذلك ما حُكي من أن أبا العلاء المعري ((قصد أبا الحسن علي بن عيسى الربعي النحوي ليقرأ عليه، فلما دخل عليه قال له : ليصعد الإصطبل، فخرج مغضباً ولم يعد إليه، والإصطبل في لغة أهل الشام الأعمى)) .[22]

ومن ذلك أيضاً ما روي عنه من حادثة غسله لشرح له على كتاب سيبويه، وقيل إنّ سبب ذلك ((أن بعض بني رضوان سأله يوماً في مجلسه، عن مسألة، فأجابه، فنازعه في الجواب، فقام من فوره مغضَباً، ودخل البيت، وأخذ الشرح، وجعله في إجانة، وجعل يصب عليه الماء، ويقطّعه ويلطم به الحيطان، ويقول : أجعل أولاد البقالين نحاة !)) [23] .

ومن كلّ ذلك نلحظ أن الربعي جمع في شخصيته بين الدعابة والفكاهة من جهة، والانفعال وبعض القسوة في بعض التصرفات والأقوال من جهة ثانية، هذا كلُّ ما يمكن أن يقال فيه، غير أن بعضهم ذهب إلى أبعد من ذلك بكثير، فاتهمه بالجنون استناداً إلى ما يبدو، إلى هذه الروايات وغيرها، وهذا ما نجده فيما نقله ياقوت الحموي عن بعض المعاصرين له، إذ قال : ((قرأت بخط الشيخ أبي محمد بن الخشاب[24] : جاريت الشيخَ أبا منصور موهوب بن الجواليقي[25] ذكرَ أبي الحسن علي بن عيسى بن صالح بن الفرج الربعي صاحب أبي علي الفارسي، فأخذ في تقريظه وتفضيله وقال لي : كان يحفظ الكثير من أشعار العرب مما لم يكن غيره من نظرائه يقوم به، إلا أن جنونه لم يكن يدعه يتمكن منه أحد في الأخذ عنه والإفادة منه . قال : وقال لي الشيخ أبو زكرياء[26]: سألت أبا القاسم بن برهان[27] فقلت له: يا سيدنا، تترك الربعي والأخذَ عنه مع إدراكك إيّاه وتأخذ عن أصحابه ؟ فقال لي: كان مجنوناً، وأنا كما ترى، فما كنا نتفق))[28] .

والذي نراه أنّ القول بأنّ الربعي كان مجنوناً أو ما شابه ذلك، من قبيل كونه مبتلى بقتل الكلاب[29]، وما ترتب على كلّ ذلك من القول باحتراز الناس عنه، وتجنبهم الأخذ منه، قولٌ مبالغٌ فيه، واتهامٌ لا يتناسب مع علوّ قدر هذا العالم ومكانته العلمية .

وإذا كان ابن برهان قد ترك الأخذ عن الربعي بسبب جنونه، كما يدعي فيما نُقِلَ عنه قبل قليل، فإنّ غيره ممن كان يدرك مكانة هذا الرجل وغزير علمه، لم يكتفِ بالرواية عنه أو السماع منه، بل لازمه وتتلمذ عليه وأفاد منه، إلا أن الربعي لا يقبل من تلاميذه إلا ذوي الفطنة النبهاء كما مرّ بنا . ومن ثم كان للربعي كثيرٌ من التلاميذ ممن أخذوا عنه النحو واللغة والأدب، نذكر منهم :

1. سعيد بن سعيد الفارقي، أبو القاسم النحوي، كان أديباً فاضلاً عارفاً بالعربية، من مصنفاته كتاب تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب لأبي عباس المبرد، توفي سنة 391هـ[30].
2. محمد بن أحمد بن محمد بن أشرس، أبو الفتح اللغوي النحوي، وهو أديب وشاعر، توفي سنة 421 هـ[31] .
3. ثابت بن محمد، أبو الفتوح الجرجاني الأندلسي النحوي، من مصنفاته شرح الجمل لأبي القاسم الزجاجي، توفي سنة 431هـ .[32]
4. المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي، أبو المحاسن القاضي الأديب النحوي الفقيه، له كتاب في تاريخ النحاة، توفي سنة 442هـ، وقيل سنة 443هـ[33] .
5. الحسن بن محمد بن علي بن رَجاء، أبو محمد اللغويّ المعروف بابن الدهان، وهو أحد أئمة النحويين المشهورين بالفضل والتقدّم، وكان متبحراً في اللغة، وله علم بالفقه والأصول، توفي سنة 447هـ[34] .
6. عبيد الله بن علي بن عبيد الله بن زنين الرقي، أبو القاسم، كان من العلماء بالنحو والأدب واللغة والفرائض، له كتاب في القوافي، توفي سنة 450هـ[35] .
7. الحسين بن علي بن عبد الله الآمدي، أبو عبد الله المؤدب النحوي، توفي سنة 466هـ[36] .
8. محمد بن هبة الله بن أبي الحسن، أبو الحسن بن الوراق النحوي، شيخ العربية ببغداد في زمانه، تفرد بعلم النحو، وكان له في القراءات وعلوم القرآن باع طويل، توفي سنة 470هـ .[37]
9. يحيى بن محمد، بن طباطبا أبو محمد العلوي، كان نحوياً وأديباً فاضلاً، وإليه انتهت معرفة نسب الطالبيين في وقته، توفي 478هـ .[38]
10. حمزة بن محمد بن علي، أبو يعلى العباسي الزينبي، قرأ الفصيح لثعلب على أبي الحسن الربعي، توفي ستة 504هـ .[39]
11. محمد بن يحيى، أبو الحسن الزعفرانيّ النحويّ البصريّ، كان أكثر أخذه عن الرّبَعي، وكان الربعي يثني عليه ويصفه وصفاً كثيراً، لقي أبا علي الفارسي وقرأ عليه كتاب سيبويه .[40]
12. أحمد بن محمد بن هارون النَّزلي، أبو الفتح النحوي، ولم تذكر كتب التراجم عنه سوى أنه أخذ عن الربعي .[41]
13. أحمد بن الحسين بن علي الفرج، أبو الحسين، كان فاضلاً، وله النظم والنثر، وقيل إنه روى عن الربعي ديوان أبي الطيب المتنبي .[42]

وبعد اثنتين وتسعين سنة أفنى فيها الربعي جلّ وقته بين الاجتهاد في طلب العلم وتحصيله من جهة، وتصدُّره للتدريس والأخذ منه والقراءة عليه من جهة أخرى، كانت وفاته

ببغداد ليلة السبت لعشر بقين من المحرم، سنة عشرين وأربعمائة[43] .

وتذكر المصادر للرّبَعي تصانيف جليلة في النحو واللغة والأدب، منها[44] :

1. كتاب شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي .
2. كتاب شرح مختصر الجرمي، وذكر ابن خلكان أنّ هذا الكتاب ((انتفع بالاشتغال عليه خلق كثير)) [45]، وقال فيه الذهبي : ((وتخرَّج به كبارٌ)) [46] .
3. كتاب البديع، وهو في النحو . قال أبو البركات الأنباري في وصف هذا الكتاب : ((وصنّف كتاباً في النحو حسناً جداً، يقال له البديع)) [47]، وقد نقل أبو حيان في كتابه (تذكرة النحاة) شيئاً يسيراً من ذلك الكتاب[48] .
4. كتاب شرح البلغة .
5. كتاب ما جاء في المبني على فَعَالِ .
6. كتاب التنبيه على خطأ بن جني في تفسير شعر المتنبي .
7. شرح كتاب سيبويه، وقد ذكرنا أنّه غسله .
8. كتاب الجامع في تفسير القرآن، ذكره الفيروزآبادي، وقال إنه يقع في عشرين مجلداً ضخماً[49] .
9. كتاب العروض؛ وكان أبو البركات الأنباري ذكر أنّ الربعي ألّف مقدمة صغيرة[50]، ويبدو أنّه كتاب العروض نفسه، وهو ما أشار إليه محقق هذا الكتاب الدكتور محمد أبو الفضل بدران[51] .

ثانياً : آراؤه النحوية :

إنّ جمع ما ذكره الربعي من آراء نحوية ليس بالأمر الهيّن على الباحث، فلم يصل إلينا شيء من مؤلفات الربعي النحوية يمكن من خلاله الوقوف على تلك الآراء وحصرها، ولهذا جاءت آراؤه مبثوثة في مصنفات نحوية لنحويين آخرين أتيحت لهم، بصورة أو أخرى، فرصة الاطلاع على ما للربعي من آراء في كتبه .

وسيحاول هذا البحث الوقوف على ما يمكن الوقوف عليه من آراء الربعي في عدد من المسائل النحوية، ولكي نتبيّن مكانة هذه الآراء ومدى أهميتها، حرصنا قدر الإمكان على ذكر آراء النحويين الآخرين في تلك المسائل أنفسها، فضلاً عن بيان ما ذكروه في آراء الربعي على وجه التحديد، وفيما يأتي عرض لتلك الآراء النحوية :

نون المقابلة :

التنوين من علامات الاسم التي ينماز بها من الفعل والحرف، ويذكر النحويون أنّه أنواع أشهرها أربعة[52]، هي :

1- تنوين التمكين ؛ نحو : زَيْدٍ ورَجُلٍ، وذكروا أنَّ ((فائدته الدلالة على خفّة الاسم وتمكُّنه في باب الاسمية، لكونه لم يُشبه الحرف فيبنى، ولا الفعلَ فيمنع من الصرف)) [53]، ومن أجل ذلك سمي هذا التنوين صرفاً أيضاً[54] .

2- تنوين التنكير ؛ ويلحق بعض المبنيات، فرقاً بين المعرفة والنكرة نحو : صهٍ، وسيبويهِ آخر، وهو مسموع في باب اسم الفعل، ومطَّرد في كل علم مختوم بـــ(ويه) .

3- تنوين العوض ؛ وهو ضربان : عوض عن حرف نحو : جوارٍ وغواشٍ، فالتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة[55]، وعوض عن المضاف إليه ؛ إما جملة نحو قوله تعالى : ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[56] ، وإما مفرد نحو: كلّ وبعض[57].

4- تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو : مسلمات ؛ مما جمع بألف وتاء، سمي بذلك ((لأنّه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم في نحو مسلمين)) [58].

والقول بأن هذا النوع الأخير من التنوين هو تنوين المقابلة مذهب أكثر النحويين، وذهب الربعي إلى **أنه تنوين التمكين أو الصرف**[59]، وقد اعترض مذهبه بثبوت هذا التنوين فيما سمي به من هذا الجمع، نحو عرفات وأذرعات، إذ يكون في الاسم حينئذٍ علتان تمنعانه من الصرف هما العلمية والتأنيث .

قال العكبري (ت616هـــ) : ((وقال الرَّبَعيّ هو تنوين الصرف، وما قاله ضعيف، بدليل ثبوته فيما لا ينصرف كقوله تعالى: ﴿ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ ﴾[60]، وقولهم : (هذه عرفاتٌ مباركاً فيها)، فنَصْبُ الحال عنها يدلّ على أنّها معرفة وهي مؤنّثة، وإنّما هذا التنوين نظير النون في (مسلمون) إذ كان هذا الجمع فرعاً على ذلك الجمع)) [61].

إنّ ما اعترض به على مذهب الربعي يمكن أن يرد بأنه غير متعين، لأن صرف ما سمي به من جمع المؤنث السالم هو لغة من ثلاث لغات سمعت عن العرب فـــي هذه التسمية ؛ ففضلاً عن صرفه، أي تنوينه ونصبه بالكسرة ، كما كان قبل التسمية به نحو : هذه أذرعاتٌ، ورأيت أذرعاتٍ، ومررت بأذرعاتٍ، سُمِعَ فيه مذهبان آخران : أحدهما أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، ويُزال منه التنوين، نحو : هذه أذرعاتُ، ورأيت أذرعاتِ، ومررت بأذرعاتِ، والثاني : أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة، ويحذف منه التنوين، نحو : هذه أذرعاتُ، ورأيت أذرعاتَ، ومررت بأذرعاتَ[62]، أي إعرابه إعراب ما لا ينصرف، وقد روي باللغات الثلاث قول امرئ القيس[63] :

تَنَوَّرتُها مِنْ أذْرِعات، وأهلُها بِيَثْرِبَ، أدْنَى دارِها نَظَرٌ عالي

بكسر التاء مع التنوين، وبكسرها بلا تنوين، وبفتحها بلا تنوين[64] .

وقال الصبان (ت1206هـ) في أصل القول بهذه الحالات الثلاث : ((مَن ينون نحو عرفات ينظر إلى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور[65]، كما أن من يمنعه التنوين ويجرّه بالفتحة ينظر إلى ما بعدها، ومن يمنعه ويجره بالكسرة ينظر إلى الحالتين)) [66].

ومن هنا يتبين أن منع هذا الاسم من الصرف أو حذف التنوين منه جاء في لغتين، في حين جاء ثبوت التنوين في لغة واحدة، وهو ما يمكن أن يقوّي مذهبَ الربعي ويبعده عن الضعف الذي وُصِفَ به .

وتابع الزمخشري (ت538هـ) الرّبعيَّ في أنّ التنوين هنا تنوين صرف، معللاً ثبوت التنوين في نحو عرفات بأن ((التأنيث فيها ضعيف ؛ لانّ التاء التي كانت فيها لمحض التأنيث سقطت، والتاء فيها علامة لجمع المؤنث)) [67] . قال الرضي (ت686هـ) : ((وفيما قاله نظر ؛ لانّ (عرفات) مؤنث، وإنْ قلنا إنه لا علامة تأنيث فيها ؛ لا متمحّضة للتأنيث ولا مشتركة، لأنه لا يعود الضمير إليها إلا مؤنثا، تقول : هذه عرفات مباركاً فيها ولا يجوز: مباركاً فيه، إلا بتأويل بعيد)) [68] .

ومع هذا يبدو أنّ الرضي يرى في مذهب الربعي ما يجعله المذهب الأقوى، إلا انه يحتج له بغير الحُجّة التي ذكرها الزمخشري، يقول : ((والأولى عندي، أن يقال إنّ التنوين للصرف والتمكن، وإنما لم يسقط في نحو : من عرفات ؛ لأنّه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط، وتبع النصب، وهو خلاف ما عليه الجمع السالم، إذ الكسر فيه متبوع لا تابع، فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة، لم يحذفا لمانع)) [69].

وإذا عدنا إلى مذهب أكثر النحويين القائل بأن تنوين جمع المؤنث السالم تنوين مقابلة، فإننا نجد أنّه قائم على افتراض كون النون في جمع المذكر السالم نائبةً عن التنوين الذي يكون في المفرد، في كون كلٍّ منهما يوحي بتمام الاسم، ولما كانت هذه النون يؤتى بها في جمع المذكر دون جمع المؤنث، وكلاهما جمع سلامة، رأوا أنّه من الإنصاف زيادة التنوين في الثاني، ليكون مقابلاً للنون في جمع المذكر، ويتم به التعادل بين الاثنين في هذه الناحية، ومن أجل ذلك سُمّي تنوين المقابلة، لكنهم حَطّوه عن النون بسقوطه مع اللام وفي الوقف، دون النون ؛ لانّ النون أقوى وأجلد بسبب حركتها[70] .

ويبدو واضحاً ما في هذا المذهب من تكلُّف في الافتراض والتعليل، فضلاً عن أنّه لا يخلو من بعض الاعتراض والتناقض، يقول عباس حسن : ((ولو صحّ أن النون في جمع المذكر السالم بدل التنوين في مفرده، لكان من الغريب وجودها في جمع المذكر السالم الذي لا تنوين في مفرده، بسبب منعه من الصرف ؛ مثل : الأحمدينَ، والعُمرينَ، واليزيدينَ، والأفضلينَ، وأشباهها ؛ فإن مفردها – وهو أحمد، وعمر، ويزيد، وأفضل ...– لا يدخله التنوين ؛ لأنّه ممنوع من الصرف، ولكان من الغريب أيضًا احتياج جمع المؤنث إلى المقابل، وهو التنوين، مع

أن مفرده يخلو في كثير من الأحوال من التنوين ؛ كفاطمة، وزينب، على عكس جمع المذكر السالم، فإن مفرده يكثر فيه التنوين)) [71].

ولهذا كلّه رأى عباس حسن وغيره من المحدثين أنّ النون في جمع المذكر السالم، والتنوين في جمع المؤنث السالم، لا سبب لهما إلا نطق العرب، وأنّه ((من المستحسن تسمية تنوين المقابلة باسم : تنوين جمع المؤنث السالم، أو الأخذ بالرأي الصائب، الذي يري إدماج تنوين المقابلة في تنوين التمكين ؛ لأنّه منه)) [72]، وهو ما ذهب إليه الربعي .

علة بناء ما جاء على فَعالِ من العلم المؤنث :

للعرب في حَذام، وقَطام، ورَقاش، ونحوها ممّا كان علماً لمؤنث علـــى زنة فَعال، لغتـــان[73] :

الأولى: لغة تميم، وهي إعرابه إعراب ما لا ينصرف ؛ للعلمية والعدل عن (فاعلة)، كما يرى سيبويه[74] (ت180هـــ)، أو للعلمية والتأنيث المعنوي كزينب، على رأي المبرد[75] (ت285هـــ)، وهم يعربونه هذا الإعراب إذا لم يكن أخره راء، أما إذا كان كذلك فأكثرهم يبنيه على الكسر، نحو : سَفارِ (اسم لماء)، ووَقارِ (اسم لقبيلة) .

الثانية : لغة الحجازيين، وهي بناؤه على الكسر مطلقاً، انتهى بالراء أم لم ينتهِ بها، وفي هذه اللغة اختلف النحويون في سبب بناء هذا العلم :

فقيل إنه ضارع اسم الفعل (نزالِ) ونحوه في وجوه ؛ هي : الوزن، والتعريف، والتأنيث، والعدل ؛ أمّا الوزن فظاهر، وأما التعريف، فعلى أنّ اسم الفعل غير المنون معرفة كما مر بنا في أنواع التنوين، وأما التأنيث فقيل إنّ (نزال) اسم لكلمة (انزل)، أو بناءً على مذهب من يرى أنّ (نَزال) بمعنى النزلة[76]، وأما العدل فعلى القول بأنّ حذام وقطام ونحوهما معدولٌ عن حاذمة وقاطمة، وأنَ (نزالِ) معدولٌ عن فعل الأمر (انزل) [77] . وهذا المذهب هو المشهور من مذاهب النحويين[78] .

ورأى المبرد أن سبب البناء في هذا العلم هو توالي علل منع الصرف عليه وهي التعريف والتأنيث والعدل، وذلك في قوله : ((ولما كان المؤنث معدولاً عمّا لا ينصرف عُدِلَ إلى ما لا يُعرب؛ لأنّه ليس بعد ما لا ينصرف، إذ كان ناقصاً منه التنوين إلا ما يَنزِع منه الإعراب ؛ لأن الحركة والتنوين حَقُّ الأسماء، فإذا أذهب العَدْلُ التنوينَ لعِلّة أذهب الحركةَ لعلّتين)) [79].

وقد رُدَّ مذهب المبرد هذا بانّ من الأسماء ما وجد فيه أكثر من ثلاثة من أسباب منع الصرف ولم يُبْنَ، قال ابن جنّي (ت392هـــ) : ((ومما يُفسِد قول من قال : إن الاسم إذا مَنعه السببان الصرفَ فإن اجتماع الثلاثة فيه ترفع عنه الإعراب أنّا نجد في كلامهم من الأسماء ما يجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف، وهو مع ذلك معرب غير مبنيّ، وذلك كامرأة سمَّيتها بأَذْرَبِيجان، فهذا اسم قد اجتمعت فيه خمسة موانع ؛ وهـــــي التعريف، والتأنيث،

والعجمة، والتركيب، والألف والنون ... فإذا كانت الأسباب الخمسة لا ترفع الإعراب، فالثلاثة أحجى بألاَّ ترفعه)) [80] .

أمَا الرّبَعي فله رأي آخر في سبب بناء هذا العَلَم، إذ يرى **أنّه إنّما بُني لتضمّنه معنى الحرف**[81]، وهو علامة التأنيث في المعدول عنه، أي في حاذمة وقاطمة[82] .

هذا ما قيل في سبب بناء هذا العلم المؤنث من مذاهب، ولو عدنا إلى كلام النحويين في سبب بناء الاسم على وجه العموم، وجدنا أن أكثر الآراء شهرة وقبولاً هو الرأي القائل بأن الاسم إنما يبنى لشبهه الحرف في وجه من الوجوه، وهو رأي حُذّاق النحويين[83]، قال ابن جني: في ردّه على مذهب المبرد الذي مر بنا : ((انّ سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف، وترِك الصرف؛ إنّما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير)) [84] .

وقال السيوطي (ت911هـ) : ((والذي جزم به ابن مالك في كتبه أنّه لا سبب للنداء سوى شبه الحرف، فقط وهذا هو المختار، ونقله جماعة من المتأخرين عن ظاهر كلام سيبويه وصرح به ابن جنّي في الخصائص)) [85].

وفي ضوء هذا الرأي العام في بناء الاسم، نجد أنّ مذهب الربعي، فضلاً عن تجنبه التكلف البعيد في التعليل، هو الأقرب إلى هذا الرأي، فالعلم المبني هنا متضمن حرف التأنيث، وهو الهاء فيما عُدِلَ عنه ؛ ولهذا بُنِي .

أما القول بشبهه باسم الفعل نزالِ ونحوه في الوجوه التي ذكرت، فإنه بغض النظر عما فيه من التكلف الظاهر في بيان تلك الوجوه، يمكن أيضاً أن يُردَّ إلى شبه الحرف، ولكن بوجود الوساطة في هذا الشبه، وهي اسم الفعل الذي بني بسبب تضمّنه معنى لام الأمر[86]، قال الصبان: ((لأنّ الشبهَ بالحرف صادقٌ بالشبه بلا واسطة، وبـــها، كما هنا ؛ لأنّ نزال تشبه الحرف)) [87] .

علامة الإعراب في الأسماء الستة :

تعدّ مسألة إعراب الأسماء الستة من المسائل الخلافية المعروفة، بل يمكن القول إنها من أشهر المسائل من حيث كثرة الآراء وتعدد الأقوال، فقد بلغ عدد مذاهب النحويين في هذه المسألة اثني عشر مذهباً[88]، ولسنا هنا بصدد الوقوف على هذه المذاهب كلها، بل سنكتفي بذكر أهمها :

فمذهب سيبويه[89] والفارسي[90] وجمهور البصريين[91] أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر ؛ ((فإذا قلت : قام أبوك، فأصله أبَوُك، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فقيل : أبُوُك، ثم استثقلت الضمّة على الواو فحذفت . وإذا قلت : رأيت أباك، فأصله أبَوَك ؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا . وإذا قلت : مررت بأبيك، فأصله بأبَوِك، ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبِوِك، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت،

فسكنت، وقبلها كسرة ؛ فانقلبت ياءً . واستدل لهذا القول بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدّرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يُعْدَل عنه)) [92]، ووصف النحويون المتأخرون هذا المذهب بأنه أصحّ المذاهب[93] .

وقيل إن هذه الأحرف أنفسها هي الإعراب وأنها نابت عن الحركات، وهو مذهب قطرب (ت206هـ)، والزيادي (ت249هـ)، والزجاجي (ت340هـ)، وغيرهم[94] .

وعلى الرغم ممّا وصف به هذا المذهب من أنّه أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف[95]، قيل فيه إنه ((مستلزم للخروج عن الأصل، إذ أصل الإعراب أن يكون بالحركات، ولعدم النظير ؛ إذ ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غير هذه الأسماء، ولبقاء (فيك) و(ذي مال) على حرف واحد ؛ لأن الإعراب زائد، فلا يوجد ذلك في المعربات إلا شذوذا، بخلاف المذهب الأول)) [96].

إنّ بقاء بعض الأسماء الستة على حرف واحد، كما تقدّم، هو أهم ما اعترض به على هذا المذهب، وهو ما أعترض به أيضاً على مَن ذهب من النحويين إلى أن هذه الأسماء معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع لها [97] .

أما الربعي فذهب مذهبا يقترب من المذهب الأول، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، من حيث القول بأن أحرف العلة هي أحرف إعراب، فتجاوز بذلك ما أُخذ على المذهبين الآخِرينِ من بقاء (فيك) و(ذي مال) على حرف واحد، لكنه لم يقل بإتباع ما قبل حروف العلة لحركة الإعراب المقدرة على هذه الأحرف في حالتي الرفع والجرّ، ثم حذف الضمة والكسرة لثقلهما على الواو والياء، على نحو ما تقدم في المذهب الأول، بل قال بنقل الحركة منها إلى ما قبلها، وعليه رأى ((**أنّ الأصل في قولك هذا أبوه : هذا أبَوُه، فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى ما قبلها، وبقيت الواو على حالها، فكان فيه نقل بلا قلب، والأصل في قولك رأيت أباه : رأيت أبَوَه ؛ فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا، فكان فيه قلب بلا نقل، والأصل في قولك مررت بأبيك : مررت بأبَوِك، فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها، فقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فكان فيه نقل وقلب**)) [98] .

وبهذا يتضح أن الربعي سلك في مذهبه طريقاً أيسر في التقدير قياساً بالمذهب الأول، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وهو المذهب الذي وصف بأنه الأصحّ، ففي حالة الرفع نجد في مذهب الربعي القول بالنقل فقط، في حين نجد في مذهب سيبويه والجمهور القول بالإتباع والحذف، وفي حالة الجر قال الربعي بالنقل والقلب، في حين ذهب سيبويه إلى القول بالإتباع والحذف والنقل، أما في حالة النصب فكلا المذهبين نجد فيه القلب فقط .

إلا أن الربعي، وبسبب القول بالنقل في هذه المسألة، لم يسلم من اعتراضات النحويين وتضعيفهم لما ذهب إليه، فقال العكبري : ((وهذا ضعيف ؛ لأنَّه يؤدِّي إلى أن تكون الحركة

المنقولة حركة إعراب، فيكون الإعراب فـــي وسط الكلمة، ولا يصحُّ تقدير الإعراب في حروف العلّة على قوله ؛ لأنَّ المنقول ملفوظٌ بـــه، فلا حاجة إلـــى تقدير إعراب آخر)) [99] .

وقال ابن يعيش (ت643هـــ) : ((ولا ينفكّ من ضعف أيضاً ؛ لأنّ نقل الحركـــة إنّما يكون إلى حرف ساكن)) [100] .

وقال الرضي : ((وهو ضعيف ؛ لانّ نقل حركة الإعراب إلى ما قبل حرفها لم يثبت إلا وقفاً بشرط سكون الحرف المنقول إليه)) [101] .

وقد أجمل السيوطي ما أخذ عليه بقوله : ((ورُدّ بأن شرط النقل الوقف، وصحة المنقول إليه وسكونه، وصحة المنقول منه، وبأنه يلزم جعل حرف الإعراب غيرَ آخر مع بقاء الآخر))[102]، فهي إذن أربعة مآخذ :

المأخذ الأول : شرط النقل الوقف، إذ إنّ المعروف عن نقل الحركة الإعرابية أنّه يكون عند الوقف، نحو هذا بَكُرْ، ومررت ببكِرْ[104]، ومنه قراءة من قرأ : ((وَتَوَاصَوْا بِالصَّبِرْ))، بكسر الباء عند الوقف[105] .

المأخذ الثاني : صحة المنقول إليه و**سكونه** : فالعين في هذه الأسماء متحركة بالفتحة قبل النقل على ما ذكر الربعي، ومن شروط النقل أن يكون الحرف المنقول إليه الحركة ساكناً سواء كان النقل في آخر الكلمة وهو ما يسمى الوقف بالنقل، أم في البنية الصرفية لها وهو مـــا يسمى الإعلال بالنقل ؛ ولهذا لم يجوّزوا نقل الحركة الإعرابيـــة في نحو : جَعْفَر [106].

المأخذ الثالث : صحة المنقول منه، إذ الواو من حروف العلة، ومن شروط نقل حركة الحرف الأخير من الكلمة فضلاً عن الوقف، أن يكون صحيحاً، ولهذا قالوا لا يجوز نقل الحركة في نحو : ظبْي ودلْو[107] .

وواضح أن هذه المآخذ الثلاثة إنّما جاءت بناءً على القول بأنّ نقل حركة الإعراب إنّما يكون في الوقف، كما ذكرنا، ويحتمل أن يكون الربعي قصد بالنقل نقل الحركة الإعرابية في غير الوقف، جاعلاً حركة الإعراب بمثابة حركة البنية الصرفية، ويؤيد ذلك أنّ هذه الأسماء لا يلتحق بها حرف العلة إلا عند الإضافة[108]، ولمّا كان المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة عند النحويين[109]، وعليه يبدو أنّ الربعي قد نظر إلى حركة الواو على أنها بمثابة حركة بنية الكلمة، وأن النقل الذي ذكره هنا من باب ما يسمّى الإعلال بالنقل، وهو نقل حركة حرف العلة إلى الساكن قبله .

وبناءً على هذا، لا يتعيّن المأخذ الأول، وهو أن نقل الحركة لا يكون إلا فـــي الوقف، ولا المأخذ الثاني، وهو اشتراط صحة المنقول منه، بل يجب أن يكون معتلاً هنا . أمّا المأخذ الثالث، وهو اشترط كون المنقول إليه ساكناً، فيبقى مأخذا ثابتاً على الربعي بناءً على هذا الاحتمال .

المأخذ الرابع : أنه يلزم جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر، ولهذا قال أبو البقاء العكبري في حركة الإعراب المنقولة : ((لا يريدون أنها حركة إعراب صُيِّرت على ما قبل الحرف ؛ إذ الإعراب لا يكون قبل الطرف، إنما يريدون أنّها مثلُها)) [110]، بل إنّ بعض النحويين يسمي نقل حركة الإعراب إلى ما قبل آخر الكلمة هنا إتباعاً[111]، ولا يسميه نقلاً ؛ لئلا يكون الإعراب في غير الحرف الأخير من الكلمة .

والذي يبدو لنا أن الربعي لم ينص بحسب ما نقل عنه في هذا المذهب، على أنّ الحركة المنقولة هي حركة الإعراب، وأنّ هذه الأسماء معربة بها، بل لعله أراد من هذا النقل بيان الأصل الذي كان عليه حرف العلة في هذه الأسماء .

وأكثر الظن أنه يرى أن هذه الأسماء معربة بالحركات المقدرة على الألف والواو والياء قبل نقل تلك الحركات إلى ما قبلها، وهو ما يفهم من كلام العكبري على مذهب سيبويه في إعراب هذه الأسماء، إذ قال : ((وهذه الأسماء معربة في حال الإضافة، ولها حروف إعراب، واختلف الناس في ذلك، فذهب سيبويه إلى أنَّ حروف العلَّة فيها حروف إعراب والإعراب مقدَّر فيها ؛ واختلف أصحابه في الحركات التي قبلها ؛ فقال الربعيّ الأصل في الرفع واو مضمومة لكن نقلت الضمَّة إلى الحرف الذي قبلها ...)) [112] .

فالرّبَعي إذن متفق مع سيبويه في أنّ حركات الإعراب مقدرة في حروف العلة، لكن الاختلاف كان في سبب هذه الحركات التي قبلها : أجاءت عن طريق الإتباع أم النقل .

ولهذا ذكر العكبري أن الربعي لا يمكن أن يدعي أنّ حركات الإعراب في هذه الأسماء مقدرة في حروف العلة ؛ لأنّ هذه الحركات نقلت إلى ما قبلها، إذ قال : ((ولا يصحُّ تقدير الإعراب في حروف العلّة على قوله ؛ لأنَّ المنقول ملفوظٌ به فلا حاجة إلى تقدير إعراب آخر)) [113] .

ومن هنا يتبين، بحسب نص العكبري، أن كون الحركة المنقولة ملفوظاً بها في هذه الأسماء الستة، لا يجوّز للربعي القول بأن حركة الإعراب مقدّرة في الأصل على أحرف العلة في تلك الأسماء قبل نقلها، أي لا يمكن له القول بتقديرها مراعاة للأصل .

غير أننا يمكن أن نجد في كلام النحويين أنهم يأخذون بنظر الاعتبار أصل حركة الحرف في الكلمة قبل نقل تلك الحركة إلى ما قبلها، ثم يترتب على هذا الأصل، أي قبل النقل، القول ببعض مسائل تصريف الكلمة، ومنه ما يذكرونه في أصل الألف في أطاع، ويخاف ونحوهما، إذ يذكرون ((أن أطاع أصله : أطْوَع، فنقلت فتحة الواو إلى الطاء، فصار التقدير : أطَوْع، فانقلبت الواو ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن)) [114] .

وأن الأصل في يخاف : يخْوَف، بسكون الخاء وفتح الواو، ثم نقلت حركة الواو ؛ وهي الفتحة إلى الساكن الصحيح قبلها، فانقلبت الواو ألفًا ؛ ((لتحرّكها في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن)) [115] .

وفي توجيه آخر لقلب الألف في الفعل يخاف ونحوه، نجد فضلاً عن مراعاة الأصل في حركة الواو قبل النقل، مَنْ لا يعتدّ بحركة الفتحة المنقولة إلى فاء الكلمة، بل ينظر إلى الفتحة التي كانت في الماضي منه، أي في : خَوَف، وممّا يلفت النظر أن العكبري نفسه ممّن يرى ذلك، يقول في يخاف ويهيب : ((والأصلُ : يَخْوَف ويَهْيَب، فنُقِلت حركةُ العين إلى الفاء وأُبْدلت الواو والياء ألفاً، فإن قيل : ولِمَ كان كذلك وهما ساكنان ؟ ففيه وجهان : أحدهما : أنّ سكون الفاء هنا عارض لحرف المضارعة فلم يُعتدَّ به وكأنّها تحرّكت وانفتح ما قبلها، وهي معنى قولهم قُلبت لتحرّكها الآن وتحرّك ما قبلها في الأصل ...)) [116] .

وإذا كانت الحركة المنقولة بحسب ما تقدم يعتدّ بمكانها من الكلمة في الأصل من جهة، ولا يعتدّ بها في الحرف الذي نقلت إليه من جهة ثانية، فمن باب الأولى أن يقال، بحسب ما رجحناه، أنّ الرّبَعي قصد الأصل في مكان وجود حركة الإعراب قبل القول بنقلها، ولهذا يمكن أن يقال أن مذهبه في إعراب الأسماء الستة أقرب إلى المذهب القائل بتقدير حركات الإعراب على أحرف العلة الثلاثة الألف والواو والياء .

إعمال (ما) مع تقدم خبرها على اسمها :

لغة تميم أنّ (ما) النافية لا تعمل شيئاً، وذكر النحويون أنّها جاءت في هذه اللغة على الأصل ؛ لأن (ما) حرفٌ غير مختصّ؛ لأنّها تدخل على الاسم والفعل على حدٍّ سواء، فيقال : ما زيدٌ قائمٌ، وما قامَ زيدٌ، والأصل في كلِّ حرفٍ لا يختصّ أنه لا يعمل .[117]

أما الحجازيون فيعملون (ما) عمل ليس، قيل ((لشبهها بها في أنّها لنفي الحال عند الإطلاق، فيرفعون بها الاسم، وينصبون بها الخبر، نحو: ما زيد قائما، قال الله تعالى : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[117]، وقال تعالى: ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾[118])) [119] .

ويذكر النحويون لإعمال ما عمل ليس شروطاً، منها : ألا يزاد بعدها (إنْ)، فإن زيدت بطل عملها، نحو : ما إنْ زيدٌ قائمٌ، برفع قائم، وألا ينتقض النفي بإلا، نحو: ما زيد إلا قائم، فلا يجوز نصب قائم، وكقوله تعالى: ﴿ مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾[120] .

وممّا اشتُرط في إعمالها أيضاً ألا يتقدم خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم وجب رفعه، نحو : ما قائمٌ زيدٌ، فلا تقول : ما قائماً زيدٌ [121].

واشتراط تأخير الخبر هنا هو مذهب سيبويه وجمهور النحويين[122] . وحجتهم في ذلك : ((أنّها ليست بفعل، وإنّما جُعِلتْ بمنزلته، فكما لا تتصرّف (ما) كالفعل، كذلك لم يجُزْ فيها كلّ ما يكون فيه، ولم تقوَ قوته، فكذلك (ما))) [123].

أما إذا كان خبرها المتقدم شبه جملة، وهو الظرف والجار والمجرور، نحو : ما عندَك عمرٌو، وما في الدارِ زيدٌ ؛ فاختلف النحويون في جواز إعمال (ما) حينئذٍ ؛ فمن جعلها عاملة قال : إنّ الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها، ومن لم يجعلها عاملة قال : إنّهما في موضع رفع على أنّهما خبران للمبتدأ الذي بعدهما[124] .

ونسب إلى جماعة من النحويين أنهم جوزوا إعمال (ما) مع تقديم خبرها على اسمها ؛ خبراً كان أو غيره[125]، وكان الربعي ممن نسب إليه ذلك، ونقل عنه أنّه قال : ((**الإعمال عندي هو القياس ؛ لبقاء معنى النفي**)) [126] .

فحُجّة الرّبَعي، فيما رجّحه هنا، أنّ معنى النفي باقٍ في (ما) وإنْ تقدم خبرها على اسمها، ومعنى ذلك أنّ عمل (ما) إنّما كان لأجل النفي الذي شابهت به (ليس) كما تقدم، فالذي يبطل عملها انتقاض نفيها، كما لو انتقض نفيها بإلا، قال ابن الورّاق (ت470هـ) : ((لأن إلا توجب الخبر، فبطل معنى (ما)، فإنما هي مشبهة بـ (ليس) من جهة المعنى لا اللفظ، فإذا زال المعنى بطل عملها، لأنّ الشبه قد زال فرجعت إلى أصلها)) [127] .

وكذا الأمر إذا انتقض نفيها بإن الزائدة ؛ قال الرضي : ((لأنّها وإن كانت زائدة، لكنها تشابه (إنْ) النافية لفظاً، فكأنّ (ما) النافية دخلت على نفي، والنفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب، فصارت (إنْ) كإلا الناقضة لنفي (ما) في نحو: ما زيدٌ إلا منطلقٌ)) [128] .

أما تقديم خبرها على اسمها فإنه لا يكون ناقضاً لمعنى النفي الذي من أجله أُعمِلتْ، ولهذا رجّح الربعي عملها مع التقديم، ولم يقل بجوازه مع انتقاض النفي بإلا وإنْ . أمّا ما مرّ بنا من حُجّة القائلين : إنّ (ما) حرفٌ لا يتصرف تصرف الأفعال، فلم يقو على العمل في الخبر المقدّم، فيبدو أنّه لم يكن عند الربعي دليلاً كافياً للقول بمنع العمل .

وممّا يمكن أن يعدّ حجةً وتأييداً لما ذهب إليه الربعي ما، نقل عن بعض العرب من قولهم : ما مُسِيئاً مَنْ أعتبَ، وقيل إنّ هذه لغة[129] .

ومن ذلك أيضاً قول الفرزدق[130] :

فأصْبَحوا قَدْ أعادَ اللهُ نِعْمَتَهمْ إذْ هُمْ قُريشٌ وإذْ ما مثلَهم بَشَرُ

بنصب (مثلهم) ورفع (بشر)، وهو ما لا يتفق مع مذهب الجمهور في عدم إعمال (ما) مع تقدم خبرها على اسمها، ولهذا ضعفوا ما جاء في هذا الشاهد، فقال سيبويه : ((وهذا لا يكاد يُعرَف))[131]، وقال المبرّد: ((وهذا خطأ فاحش، وغَلَطٌ بيّن))[132] . وقال أبو علي الفارسي : ((هو نادر قليل)) [133].

ثم إنهم ذكروا للنصب في هذا البيت أوجهاً من التقدير والتأويل وغير ذلك ممّا لا يبقي عليه شاهداً لمن يرى الإعمال في هذه المسألة، ((فمن النحويين من قال : هو منصوب على الحال ؛ لأن التقدير فيه : وإذ ما بشر مِثْلُهم، فلمّا قدّم (مثلهم) الذي هو صفة النكرة انتصب على الحال ؛ لأنّ صفة النكرة إذا تقدّمت انتصبت على الحال ... ومنهم من قال : هو منصوب على الظرف ؛ لأنّ قوله : ما مثلهم بشر، فـــي معنى فوقهم . ومنهم من حمله على الغلط ؛ فإن هذا البيت للفرزدق، وكان تميمياً، و ليس من لفظه[134] إعمال (ما) سواء تقدّم الخبر أو تأخّر، فلمّا استعمل لغة غيره غلط، فظنّ أنّها تعمل مع تقدم الخبر، كما تعمل مع تأخّره، فلم يكن في ذلك حجة . ومنهم من قال إنها لغة لبعض العرب، وهي لغة قليلة لا يعتدّ بها ...)) [135].

والذي نراه بعد ذلك أنّ القول بجواز إعمال (مـــا) مع تقدّم الخبر الذي ليس بشبه جملة، هو الأقرب إلى القبول والأبعد من اللجوء إلى التقدير والتأويل أو نسبة الخطأ إلى صاحب اللغة نفسه، فضلاً عن أن ما يمكن أن يستشهدوا به على عدم إعمال (ما) مع تقدم خبرها من نحو قول الشاعر[136] :

وما خُذّلٌ قَوْمي فأخضَعَ للعدا ولكنْ إذا أدْعوهُمُ فَهُمُ هُمُ

لا يتعيّن أن يكون فيه دليل على امتناع إعمال (ما) مع التقديم، لاحتمال أن يكون قد جاء على لغة من لا يُعملها ؛ متاخرةً كانت أم متقدمة، وهي لغة بني تميم كما مرّ بنا .

بيان معنى الحصر في (إنّما) :

اشتهر في كلام النحويين المتأخرين أنّ (إنّما) تفيد الحصر، لكنّهم اختلفوا في توجيه إفادة هذا المعنى، فذهب أبو حيان الأندلسي (ت745هـــ) إلى أنّها لا تفيد الحصر بالوضع، وإذا قيل إنّها أفادت الحصر فإنّها إنما تفيده من سياق الكلام الذي تأتي فيـــه، قال في قولـــه تعالى ﴿ **إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ** ﴾[137]: ((وفي ألفاظ المتأخرين من النحويين وبعض أهل الأصول إنها للحصر، وكونها مركبة من (ما) النافية دخل عليها (إن) التي للإثبات فأفادت الحصر، قول ركيك فاسد صادر عن غير عارف بالنحو، والذي نذهب إليه أنّها لا تدل على الحصر بالوضع، كما أن الحصر لا يفهم من أخواتها التي كُفَّتْ بما، فلا فرق بين : لعل زيداً قائم، ولعل ما زيد قائم، فكذلك : إن زيداً قائمٌ، وإنّما زيدٌ قائمٌ، وإذا فهم حصر، فإنّما يُفهم من سياق الكلام لا أنّ (إنما) دلت عليه)) [138] .

ولسنا هنا بصدد مناقشة مسألة كون إنما تفيد معنى الحصر أو لا، لكننا نريد أن نقف على ما ذكره النحويون فـــي توجيههم إفادة الحصر بإنّما، ثم نقف على ما ذكره الربعي في ذلك .

فقيل إنها أفادت معنى الحصر؛ لأنّ العرب أجرت عليها حكم الحصر بالنفي و (إلا)، ففصلت الضمير بعدها، كما في قول الفرزدق[139] :

أنا الذائدُ، الحامي الذمار، وإنّما يدافعُ عن أحسابِهم أنا، أو مِثْلي

فقيل إنّه ((لما كان غرضه أن يحصر المُدافِعَ لا المُدافَعَ عنه فصل الضمير. ولو قال وإنّما أدافعُ عن أحسابهم، لأفهم غير المراد، فدلّ ذلك على أنّ العرب ضمَّنَتْ (إنّما) معنى (ما) و(إلا))) [140].

في حين استدلّ بعضهم على إفادة (إنّما) للحصر بأنّ (إنْ) للإثبات، و(ما) للنفي، فإنْ لإثبات المذكور، و(ما) لنفي ما عداه[141] .

ورُدّ هذا التوجيه بأنّ فيه إخراجَ (ما) النافية عمّا تستحقه من وقوعها صدراً، وأن فيه الجمع بين حرف نفي وحرف إثبات بلا فاصل، وبأنه لو كانت (ما) نافية لجاز أن تعمل، فيقال : إنّما زيدٌ قائماً [142] ؛ ولهذا وصف هذا التوجيه بأنّه ظاهر الفساد، و((بأنّه قول مَنْ لم يقرأ النحو، ولا طالع قول أئمته)) ![143].

أمّا الرّبَعي فقد نُسِبَ إليه في هذه المسألة توجيه آخر، وهو ((**أنّه لما كانت كلمة (إنّ) لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها (ما) الزائدة المؤكدة، ناسب أنْ تضمّن معنى الحصر ؛ لأن الحصر ليس إلا تأكيد على تأكيد** ؛ فإن قولك : زيدٌ جاءَ لا عمرٌو، لمن يردد المجيء الواقع بينهما، يفيد إثباته لزيد في الابتداء صريحاً، وفي الآخَر ضمناً)) [135] .

إنّ ما ذهب إليه الربعي في توجيهه هنا يمكن أن يكون فيه جواب لما مر بنا من قول أبي حيان الأندلسي فيما احتج به على أنّ (إنّما) لا تفيد معنى الحصر بالوضع، وهو قوله إنّ الحصر لا يفهم من أخواتها التي كفت بـــ(ما)، ذلك أن الربعي في توجيهه هذا جعل من القول بالتأكيد الذي تفيده (إنّ) ثم تكراره في (ما) الزائدة، أساساً في القول بإفادة الحصر، ولهذا اختصت (إنّ) التي معناها التأكيد بإفادة معنى الحصر دون سائر أخواتها .

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أنّ ما ذهب إليه الربعي في توجيه إفادة معنى الحصر أو القصر في (إنّما)، قد لاقى استحساناً من بعض البلاغيين عند وقوفهم علـــى هذه المسألة، قال السكاكي (ت626هـــ) : ((ويذكرون لذلك وجهاً لطيفاً يسند إلى علي بن عيسى الربعي، وأنّه كان من أكابر أئمة النحو ببغداد، وهو أن كلمة (أنّ) لما كانت لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها (ما) المؤكِّدة، لا النافية، على ما يظنه من لا وقوف له بعلم النحو، ضاعف تأكيدها، فناسب أن يضمّن معنى القصر)) [136].

مجيء المضارع بعد (ربّما) :

تتصل (ما) الزائدة بآخر (رُبّ) الجارَّة، والغالب في هذه الحالة أن تجعلها مختصة بالدخول على الجمل بعد أن كانت مختصة بالدخول علـــى الأسماء المفردة، وتسمى (ما) الكافة الزائدة ؛ لأنّها تكُفّ (رُبّ) من عملها، وهو الجر، ومن اختصاصها، وهو الدخول على الاسم وحده[137] .

وعند دخول (رُبّما) على الجملة الفعلية[138]، فأكثر النحويين التزم القول بدخولها على الفعل الماضي، فإذا وقع الفعل المضارع بعد (رُبّما) صرفت معناه عندهم إلى الماضي، نحو: ربما يقوم زيد، فالمعنى : ربما قام زيد، وعلة ذلك عندهم ((أنها قبل اقترانها بما مستعملة في المضيّ، فاستصحب لها ذلك بعد الاقتران)) [139]، أو لأنّ التقليل والتكثير اللذين تدلّ عليهما (رُبّ) ((إنّما فيما عُرف حدُّه، والمستقبل مجهول)) .[140]

وبناءً على ذلك تأوّلوا المضارع في قوله تعالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[141]، بأنّه محمول على الماضي ؛ فقال الرماني : ((إنّما جاز؛ لأنّ المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي)) [142] .

وقيل : لأنّ مثل هذا المستقبل، أي ما كان متعلقاً بالأمور الأخروية، غالب عليه في القرآن ذكره بلفظ الماضي، نحو قوله تعالى : ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ﴾[143]، وقوله : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾[144] [145] .

وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازاً مثل ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ﴾[146]، وفي ذلك يقول المرادي (ت479هـ):((وأما قوله تعالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ فظاهره الاستقبال، وتأوّلوه على تقدير : ربّما ودَّ، جعل فيه المستقبل بمعنى الماضي، لصدق الموعود به، ولقصد التقريب، لوقوعه؛ فجُعل، وإن كان غير واقع، كأنّه واقع مجازاً)) [147] .

أما الربعي فيبدو أنه ممّن التزم مجيء الماضي بعد (ربّما) أيضاً، لكنّ له رأياً آخر في توجيه ما جاء فيه المضارع دالاً على المستقبل في ظاهره، وهو القول بتقدير الفعل كان بعد (ربّما)، وأنّه قد حذف لكثرة الاستعمال، فقد نسب إليه أنه قال في الآية الكريمة المتقدمة : **((أصلـــه : رُبَّما كان يودُّ، فحذف (كان) لكثرة استعماله مع (رُبّما)))** [148] .

واعترض ابن هشام هذا التوجيه بقوله: ((وليس حذفُ كان بدون (إنْ) و(لو) الشرطيتين سهلاً، ثم الخبر حينئذٍ، وهو يَوَدّ، مُخرَجٌ على حكاية الحال الماضية، فلا حاجة إلى تقدير كان))[149] .

ومهما يكن توجيه حمل المضارع على الماضي، سواء عند الربعي أم غيره، فيبدو أن ما في هذا التوجيه من القول بالمجاز واللجوء إلى التأويل قد دفع بعضَ النحويين المتأخرين إلى تأييد مذهب من قال بجواز مجيء المضارع بعد (ربّما)، مع الإقرار بأنّ الغالب مجيء الماضي بعدها[150] .

في إعراب حبذا :

يقال في المدح : حبّذا زيدٌ، وفي الذم : لا حبّذا زيدٌ[151]، وقد اختلف النحويون في إعراب (حبذا) والاسم المخصوص الواقع بعدها، ويرجع هذا الاختلاف في الأصل إلى الاختلاف في

القول بتركيب (حبذا) أو عدمه، ثم اختلاف مَنْ قالوا بالتركيب، فمنهم من غلّب اسمية حبذا، ومنهم من غلّب فعليتها، ولكلٍّ حُجّة فيما ذهب إليه، ودليل على ما قال به .

وفي ذلك يقول خالد الأزهري (ت905هـ) : ((وأصل الخلاف قولان : التركيب وعدمه، وينشأ عن التركيب قولان : فعلية الجميع أو اسميته، ولكلٌّ دليل على مُدّعاه، فاستدلّ مُدَّعي التركيب بإفراد الإشارة وبلزوم الإفراد والتذكير وبامتناع الفصل، ثمّ استدلّ مُدّعي غلبة الفعلية... بتغليب الجزء الأول وتغليب الأكثر حروفًا، وسلامة مُدّعيها ممّا لزم مُدّعي الاسمية من شذوذ تخالف الخبر والمخبّر عنه، ومن تمييز ما ليس بمبهم وهو الممدوح...واستدل مدعي غلبة الاسمية ... بأن الاسم أشرف، ويستقلّ به الكلام، ويقع فيه التركيب كثيرًا...)) [152] .

ومن ثَمّ يمكن الوقوف على مذاهب النحويين في إعراب حبذا والاسم بعدها على وفق أصل الخلاف الذي أشرنا إليه :

فمن قالوا بعدم تركيب (حبذا) ،اتفقوا علـــى أن (حَبَّ) فعلٌ، و(ذا) فاعل، ((والمخصوص على هذا المذهب مبتدأ، والجملة من الفعل والفاعل خبره، والرابط بينهما اسم الإشارة، وقيل : مبتدأ محذوف الخبر، وقيل : عكسه، وقيل : عطف بيان، وقيل : بدل، وقيل : رُكِّبا، وغلبت الفعلية لتقدّم الفعل، فصار الجميع فعلاً ماضيًا، وما بعده من المخصوص فاعل، والجملة فعلية، وقيل : رُكِّبا، وغلبت الاسمية ؛ لشرف الاسم، فصار الجميع اسمًا مبتدأ، ومـــا بعده مـــن المخصوص خبره، والجملة اسمية)) [153] .

وثَمّة كلام طويل في كلّ مذهب من هذين المذهبين اللذين هما أصل الخلاف، وفي كلّ وجوه الإعراب المترتبة على القول بأيٍّ منهما، ولا نريد هنا الخوض فيما قيل في ذلك، ولكن يمكن الإشارة إلى أن الذي يطلع على هذا الكلام يخلص إلى نتيجة مفادها أنّه لا يكاد يخلو أيٌّ من هذين المذهبين من النقد والاعتراض، سواء كان ذلك في المذهب الأول الذي يرى عدم التركيب، أم في المذهب الثاني الذي يقول بالتركيب [154].

أما الرّبَعي فله رأي آخر في إعراب حبّذا، وهو القول **بكون (ذا) زائدة أو ملغاة، وأن المخصوص بعدها فاعل (حبّ)**، وقد حَمَلَ زيادة (ذا) هنا على زيادة (ما) في نحو: ماذا صنعت[155] .

وما ذهب إليه الربعي هنا يقودنا إلى الوقوف على مسألتين ؛ الأولى : زيادة (ذا) وهي اسم، والثانية : القول بزيادتها بعد (ما) في نحو : ماذا صنعت .

المسألة الأولى : القول بزيادة الاسم ؛ فقد وقع خلاف بين النحويين في ذلك، فمنهم من قال بزيادته، ونسب ذلك إلى الكوفيين[156]، وإلى ذلك ذهب أبو علي الفارسي في نحو: كأنك بالدنيا لم تكن، فهو ((يعتقد في مثله : زيادة الاسم وحرف الجر، حتى تبقى (كأنّ) للتشبيه، أي : كأن الدنيا لم تكن)) [157]. ومن ذلك ما ذكره الثعالبي (ت429هـ) في كلامه على الزوائد من

الكلام: ((ومنها زيادة (الاسم) كقوله : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا ﴾[158]، والمراد: بالله)) [159] .

ومـــن ذلك أيضاً القول بزيادة (مثل) في قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[160] ؛ ((قالوا : وإنّما زيدت هنا ؛ لتفصل الكاف من الضمير)) [161] .

ورُدّ مَن لم يرتضوا القول بزيادة الأسماء بأن الحروف أولى بأن تكون زائدة، قال الرضي في (ما) في قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾[162] : ((وقال بعضهم : زائدة فتكون حرفاً ؛ لأنّ زيادة الحروف أولى من زيادة الأسماء ؛ لاستبدادها بالجزئية)) [163] . وذكر مثلَ ذلك ابنُ هشام (ت761هـــ) في تعليقه على مَنْ قال بزيادة (مثل) في قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، إذ قال : ((والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت)) [164] .

المسألة الثانية : القول بزيادة (ذا) بعد (ما) في نحو : ماذا صنعت ؟ وذلك بجعل (ما)استفهاميةً، و(ذا) زائدةً، فهو جائز عند من يجوّز زيادة الأسماء كما تقدّم، وممن قال بزيادتها ابن مالك، إذ قال في (ذا) الواقعة بعد (ما) و(مَنْ) : ((فلو ألغيت (ذا) حقيقة بتقدير سقوطها، أو حكما بجعلها مع (ما) و(مَنْ) شيئاً واحداً، حكم للموضع بما يستحقه لفظ (أيّ) الاستفهامية لو وقعت فيه، ويظهر أثر ذلك في الجواب والتفصيل ؛ فالجواب كقولك : خيراً، لمن قال : ماذا صنعت ؟...)) [165] .

وعلى كلِّ حال، فرأي الرَّبَعي في كون (ذا) زائدة في حبّذا، أقرب ما يكون من رأي القائلين بكون حبذا فعلاً مركباً من (حَبّ) و(ذا)، من حيث جعل ما بعدها فاعلاً، لكنّه لم يقل بالتركيب فيها، بل جعل (ذا) زائدة فحسب، وفي قوله هذا تيسير واضح في الإعراب، وفـــي ذلك يقول أحد الباحثين المحدثين : ((وأما ما قاله الرّبَعى فهو وجيه ، وبـــه يُحَلُّ كثيرٌ من مشكلات الصناعة ؛ إنْ فـــي التركيب، وإنْ فـــي إعراب المخصوص)) [166] .

المنصوب بعد حبذا :

يجوز في باب (حبَّذا) أن يقـــال : (حبَّذا زيدٌ) كما تقدّم، و(حبَّذا زيـــدٌ رجلاً)، و(حبّذا رجلاً زيدٌ) بذكر الاسم المنصوب متأخراً عن المخصوص أو متقدّماً عليه[167] .

وللنحويين في إعراب هذا الاسم بعد حبذا آراء مختلفة، قال أبو حيان الأندلسي : ((واختلف النحاة في هذا المنصوب بعد (حبّذا) ؛ فذهب الأخفش (ت215هـــ)، والفارسي، والرّبَعي، وخطّاب (ت بعد450هـــ)، وجماعة من البصريين إلى أنّه منصوبٌ على الحال لا غير؛ وسواء أكان جامداً أم مشتقاً، وذهب أبو عمر بن العلاء (ت154هـــ) إلى أنّه منصوب على التمييز لا غير؛ جامداً كان أو مشتقاً، وأجاز الكوفيون، وبعض البصريين، نصبَه على التمييز، وفصّل بعض النحاة فقال : إن كان مشتقاً فهو حال، وإن كان جامداً فهو تمييز)) [168] .

فمذهب الرّبَعي هنا بحسب ما ذكره أبو حيان ، أن الاسم المنصوب بعد حبذا حال مطلقاً، أي سواء كان جامداً أم مشتقاً، وهو ما ذكره أيضا في تذكرة النحاة، فقال : ((اختُلِفَ في الاسم المنصوب في قولك : حبّذا زيدٌ راكباً ؛ مذهب الفارسي والرّبَعي وجماعة من البصريين أنّه منصوب على الحال، ولا يجيزون التمييز ...)) [169] .

إنّ تحديد كون الاسم حالاً أو تمييزاً قد لا يكون سهلا في بعض التراكيب النحوية، ومن هذه التراكيب التي يختلط فيها الحال مع التميز تركيب (حبذا) مع الاسم المنصوب بعده، ولعلّ سبب هذا الخلط يرجع إلى ما يجتمعان به من أوجه، وهي خمسة كما يذكر ابن هشام : وهي ((أنّهما اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبتان، رافعتان للإبهام)) [170]، بل إنّهما قد يتّفقان في بعض أوجه الاختلاف ؛ فالأصل في الحال أن تكون مشتقّة، والأصل في التمييز أن يكون جامداً، وقد يتعاكسان ؛ فتقع الحالُ جامدة نحو : هذا مالُك ذهباً، ويقع التمييز مشتقاً نحو : لله درُّه فارساً[171] .

وبناءً على هذا يبدو أنّ كلّ مذهب من المذاهب المتقدمة قد استند إلى جانب من جوانب الاختلاف بين الحال والتمييز، فالمذهب الأول الذي يوجب نصب الاسم بعد (حبذا) على الحال، وهو مذهب الرّبَعي ومَن معه، مستند إلى جانب المعنى من حيث إنّ الحال تبيّن الحالة التي يكون عليها المخصوص في تركيب (حبذا) ؛ فيكون التقدير في نحو: حبذا زيدٌ قائماً : زيد محبوب حالة كونه قائماً، وفي نحو : حبذا زيدٌ رجلاً : زيد محبوب حالة كونه رجلاً، وكذلك المذهب الثاني الذي يوجب النصب على التمييز، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء، فهو مستند إلى المعنى أيضاً، وهو كون التمييز يزيل إبهام جنس ما قبله، فيكون التقدير فيما تقدم : حبذا زيدٌ من قائمٍ، ومن رجلٍ[172] . ولعلّ من أجاز الوجهين نظر إلى هذين المعنيين معاً .

أما مذهب من فصّل فقال : إنّه منصوبٌ على الحال إن كان الاسم مشتقاً، ومنصوبٌ على التمييز إن كان جامداً، فمستند إلى الجانب اللفظي في حدّ كلٍّ من الحال والتمييز، لأنّ الأصل في الحال، كما تقدّم، أن تكون مشتقةً، وفي التمييز أن يكون جامداً، لكنّ ذلك قد لا يكون أساساً في تعيّن أحدهما دون الآخر، إذ قد يتعاكسان كما ذكرنا، الأمر الذي دفع أبا حيان الأندلسي إلى أن يلجأ إلى التفصيل في تحديد نوع الاسم المنصوب، إذ ذكر أنه إذا كان جامداً فتمييز، إما إذا كان مشتقاً فهو بحسب مقصد المتكلم ؛ فإن أراد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان حالاً، نحو قول الشاعر[173] :

يا حبَّذا المالُ مبذولاً بِلا سَرَف في أوجه البِّر إسراراً وإعلانا

وإن أراد المتكلم عدم التقييد، بل تبيين جنس المبالغ في مدحه، كان تمييزاً، وذلك نحو قولنا : يا حبذا زيدٌ راكباً [174] . فقصد المتكلم ومراده من المجيء بالاسم المنصوب المشتق بعد حبذا هو المعتمد في تحديد كونه تمييزاً أو حالاً .

ولا بدّ من الإشارة هنا أنّ الربعي ممّن يميز في غير هذا التركيب بين الاسم الذي يكون مجرّداً من الوصف، فيكون نصبه حينئذٍ على التمييز، والاسم الذي يصلح أن يكون وصفاً، فيمكن أن ينصب حينئذٍ على الحال، ويتبيّن ذلك ممّا ذكره الربعي في قول الشاعر[175] :

وزادَهُ كلفاً بالحُبِّ أنْ منعتْ وحُبَّ شيئاً إلى الإنسانِ ما مُنِعا[176]

إذ نقل أبو حيان عنه أن قال في كتابه البديع : (((شيئاً) منصوب على التمييز، ولا يكون منصوباً على الحال، لأنّ الحال نعت، والتمييز اسم))[177] .

فالحال عند الربعي نعت، والتمييز اسم، وهذا فيما يبدو يتعارض مع ما نُسب إليه من أنّه يرى أن الاسم المنصوب بعد (حبذا) حال سواء كان مشتقاً أم جامداً، الأمر الذي يدفعنا إلى الظنّ بأنّ الرّبَعي قد يكون متفقاً مع من فصّلوا بين كون الاسم جامداً فينصب على التمييز، أو مشتقاً فينصب على الحال، وهو مذهب جماعة من النحويين كما تقدم، أو أن يكون ذلك مذهباً آخر له في هذه المسألة .

الجر بعد ما خلا وما عدا :

يجوز جرّ الاسم المستثنى بعد (خلا) و(عدا) أو نصبه، فالجرّ على أنّهما حرفا جر نحو: قامَ القومُ خلا زيدٍ، وعدا خالدٍ، والنصب على أنّهما فعلان نحو: قامَ القومُ خلا زيداً، وعدا خالداً[178].

أمّا إذا تقدمتهما (ما)، فيتعيّن حينئذٍ النصب بهما، فيقال : قامَ القومُ ما خلا زيداً، وما عدا زيداً، وإنّما تعيّن النصب لأنّ (ما) هنا مصدرية، فاقتضى ذلك أن يكون ما بعدها فعلاً لا حرفاً ؛ لأنّ ما المصدرية لا توصل بالحرف، بل توصل بالفعل. هذا مذهب الجمهور[179]، وهو المذهب المشهور كما يذكر ابن عقيل[180] (ت769هـ) .

وذهب الرّبَعي إلى **جواز الجر بعد ماخلا وماعدا، بناءً على أنّ ما زائدة لا مصدرية**، وهو في ذلك على وفاق مع كل من الكسائي (ت189هـ)، والجرمي (ت225هـ)، وأبي علي الفارسي[181] .

ويبدو أنّ ما رواه الجرمي عن بعض العرب من أنّهم يجرّون ما استثني ب(ماعدا) و(ماخلا)[182]، لم يكن دليلاً كافياً على جواز هذا المذهب، بل إنّه لم يكن مذهبا مقبولاً عند النحويين الآخرين، فقد ردّوه من حيث القياس والسماع ؛ قال ابن هشام : ((إنْ قالوا ذلك بالقياس ففاسد ؛ لأنّ (ما) لا تُزاد قبل الجارّ والمجرور، بل بعده، نحو قوله تعالى : ﴿ **عَمَّا قَلِيلٍ**﴾[183]، ﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ**﴾[184]، وإنْ قالوه بالسماع، فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه))[185].

الخاتمة:

ولد علي بن عيسى الربعي في سنة 328ه، وذكرت بعض المصادر أنّه شيرازي الأصل، بغدادي المنزل، وقد تتلمذ في بغداد على عالم نحوي كبير، وهو أبو سعيد السيرافي الذي اشتهر بشرحه لكتاب سيبويه، ثم على أبي علي الفارسي الذي برع كثيراً في علم النحو، وقد كانت نتيجة تلمذة الربعي على هذين العالمين أن وجد في بغداد نحويٌّ احتلّ مكانة مرموقة بين النحويين، واشتهر بينهم، وذاع صيته، حتى انتهت إليه رئاسة النحو في عصره .

اتصفت شخصية الربعي بنوع من الفكاهة والدعابة في أقواله وتصرفاته، وهذا ما يمكن ملاحظته في كثير من الأخبار التي نقلتها كتب التراجم عنه، أما تفسير تلك الأخبار بأنّها دليل على جنونه، أو على أنه كان مبتلًى بقتل الكلاب، أو على ما شابه ذلك، فإنّه لا يتناسب مع مكانة هذا العالم وعلوّ قدره .

وممّا يدلّ على تلك المكانة التي امتاز بها الربعي كثرةُ من تتلمذ عليه من النحويين والأدباء، إذ أحصى هذا البحث ثلاثة عشر ممّن أخذ عنه، أو سمع منه ؛ الأمر الذي لا يجعلنا نسلّم بما قيل من ((أنّ جنونه لم يكن يدعه يتمكن منه أحد في الأخذ عنه، والإفادة منه))[186] .

توفي الربعي سنة 420ه، بعد عمر جاوز التسعين بسنتين، تاركاً وراءه مؤلفات مهمة في النحو واللغة والأدب والعروض، وقد أشاد بتلك المؤلفات من اطلع عليها، وكان بعضها ذا فائدة كبيرة، ولا سيما كتابه شرح مختصر الجرمي؛ ((إذ انتفع بالاشتغال عليه خلق كثير))[187]، وكتابه (البديع) الذي وصف بأنّه حسنٌ جدًّا[188] .

ولم يصل إلينا هذان الكتابان ولا غيرهما من كتب الرّبَعي النحوية، بل لم يصل إلينا من كتبه، بحسب علمنا، سوى كتابه العروض، لهذا حاولنا في هذا البحث جمع آرائه النحوية من مصنفات النحويين الآخرين الذين أتيحت لهم فرصة الاطلاع على مؤلفاته النحوية، وعليه لا يمكننا الزعم بأنّ ما أوردناه في هذا البحث، ممّا نسب إلى الربعي، هو كلُّ ما له من آراء نحوية، فقد يكون له الكثير من تلك الآراء التي لم تنقلها كتب النحو أو تشير إليها .

انفرد الرّبَعي بعدد من الآراء النحوية في المسائل التي وقفنا عليها في هذا البحث، من هذه الآراء :

1- قوله في أنّ التنوين في نحو : مسلماتٍ، تنوين تمكين لا تنوين مقابلة على ما هو مشهور عند النحويين .

2- تعليله بناء ما جاء على (فَعالِ) من الأعلام المؤنثة بأنّه متضمن معنى الحرف، وهو علامة التأنيث في المعدول عنه .

3- ما ذهب إليه في الأسماء الستة من أنّها معربة بالحركات ؛ وأنّ فيها نقلاً بلا قلب في حالة الرفع، وقلباً بل نقل في حالة النصب، ونقلاً وقلباً في حالة الجرّ .

4- رأيه في إفادة (إنّما) القصر، فقد رأى أنّها أفادت هذا المعنى لأنّ (إنّ) للتأكيد، و(ما) زائدة مؤكِّدة، فناسب ذلك أن تضمّن معنى القصر ؛ لأنّ القصر ليس إلا تأكيد على تأكيد .

5- رأيه في أنّ (ذا) من حبذا زائدة، وأنّ الاسم المرفوع في نحو : حبذا زيدٌ رجلاً، هو فاعل للفعل (حبّ) .

وقد لاقت بعض هذه الآراء التي انفرد بها الربعي استحساناً من لدن علماء قدماء، وباحثين محدثين، على نحو ما مرّ بنا في هذا البحث .

ومن جانب آخر امتازت بعض آراء الربعي بخلوها من التكلُّف، وبعدها عن التقدير والتأويل، قياساً بالآراء الأخرى التي قيلت في المسائل النحوية موضوع الدراسة في هذا البحث؛ منها، على سبيل المثال، رأيه في أنّ تنوين نحو : مسلماتٍ، هو تنوين تمكين، كما تقدّم، ورأيه في جواز إعمال (ما) مع تقدّم خبرها على اسمها .

الهوامش :

---

(1) ينظر: معجم الأدباء : 1828/4، والوافي بالوفيات : 248/21، وبغية الوعاة : 181/2 .

(2) ينظر: سير أعلام النبلاء : 298/2، وشذرات الذهب : 101/5 .

(3) وفيات الأعيان : 336/3 .

(4) ينظر: المصدر نفسه :336/3، وسير أعلام النبلاء : 392/17 .

(5) ينظر: وفيات الأعيان :336/3 .

(6) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي، أبو سعيد السيرافي النحوي، درس ببغداد النحو واللغة وعلوم القرآن والفقه والفرائض، أخذ النحو عن ابن السراج ومبرمان، وقرأ القرآن على ابن مجاهد، واللغة على ابن دريد، ولي القضاء ببغداد، وكانت وفاته سنة 368هـ . ينظر: بغية الوعاة : 507/1 .

(7) نزهة الألباء : 228 .

(8) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الفارسي، واحد زمانه في علم العربية، أخذ النحو عن الزجاج وابن السراج ومبرمان، برع في هذا العلم، واليه انتهت الرئاسة فيه، صحب عضد الدولة فعظّمه وأحسن إليه، توفي سنة 377هـ . ينظر: بغية الوعاة : 496/1-497 .

(9) نزهة الألباء :232، وينظر: بغية الوعاة : 496/1 .

(10) ينظر: وفيات الأعيان : 336/3 .

(11) معجم الأدباء : 1828/4 . وينظر: نزهة الألباء :249، ووفيات الأعيان : 336/3، وبغية الوعاة :181/2، وشذرات الذهب : 101/4 .

(12) معجم الأدباء : 104/2 . وينظر: الوافي بالوفيات : 248/21 .

(13) نزهة الألباء :249 .

(14) وفيات الأعيان : 336/3 .

(15) بغية الوعاة :181/2 .

(16) معجم الأدباء : 1830/4 .

(17) الكامل في التاريخ : 184/8 .

(18) الزبزب ضرب من السُّفُن . ينظر: تاج العروس : 8/3 (زبب)

(19) معجم الأدباء : 1829/4 . وينظر: نزهة الألباء :250 .
(20) نزهة الألباء :250 .
(21) معجم الأدباء :1830/4 .
(22) الوافي بالوفيات : 64/7، وينظر: نزهة الألباء : 258 .
(23) نزهة الألباء :249 . وينظر: معجم الأدباء : 1829/4 .
(24) عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر، أبو محمد النحوي المعروف بابن الخشاب، كان أعلم زمان عصره بالنحو، حتى يقال : إنّه كان في درجة أبي علي الفارسي، وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والحساب والهندسة، قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي وغيره، توفي ببغداد سنة 567 هـ . ينظر: بغية الوعاة : 29/2-31 .
(25) موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور الجواليقي، كان عالماً بالأدب واللغة، وكان ثقةً صدوقاً، أخذ عن الشيخ أبي زكريا يحيى الخطيب التبريزي، من كتبه المعرّب فيما تكلمت به العرب من الكلام الأعجمي، وتكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، توفي سنة 540 هـ، وقيل 439هـ . ينظر: نزهة الألباء :293-295، وبغية الوعاة : 308/2 .
(26) أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الحسن بن بسطام الشيباني، المعروف بالخطيب التبريزي، أحد أئمة اللغة والنحو، درس الأدب بالمدرسة النظامية ببغداد، وصنّف تصانيف جمة منها كتاب إعراب القرآن العظيم، وشرح اللمع لابن جني، وشرح الحماسة، وشرح ديوان المتنبي، وغيرها، توفي سنة 502هـ . ينظر: نزهة الألباء :270-273 .
(27) عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن بَرهان، أبو القاسم الأسدي العكبري النحوي، صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب، كان أول أمره منجماً فصار نحوياً، توفي سنة 562هـ . ينظر: بغية الوعاة :120/2-121 .
(28) معجم الأدباء : 1831/4 .
(29) ينظر: نزهة الألباء :250، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة : 212، وبغية الوعاة : 182/2 .
(30) ينظر: بغية الوعاة : 584/1 .
(31) ينظر: المصدر نفسه : 41/1 .
(32) ينظر: المصدر نفسه : 482/1 .
(33) ينظر: معجم الأدباء : 2710/6، وبغية الوعاة : 297/2 .
(34) ينظر: بغية الوعاة : 523/1-524 .
(35) ينظر: المصدر نفسه : 127/2 .
(36) ينظر: المصدر نفسه : 536/1 .
(37) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 255-256 .
(38) ينظر: نزهة الألباء : 269، وبغية الوعاة : 342/2 .
(39) ينظر: سير أعلام النبلاء :
(40) ينظر: إنباه الرواة : 115/4، وبغية الوعاة : 268/1 .
(41) ينظر: معجم الأدباء : 510/2، وبغية الوعاة : 385/1 .
(42) ينظر: الوافي بالوفيات :
(43) ينظر: نزهة الألباء : 250، وإنباه الرواة : 297/2، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة :212
(44) ينظر: نزهة الألباء : 249، ومعجم الأدباء :1829/4، ووفيات الأعيان : 336/3، والبلغة في تراجم أئمة

النحو واللغة :211 .

(45) وفيات الأعيان :336/3 .

(46) سير أعلام النبلاء : 298/2 .

(47) نزهة الألباء : 249 .

(48) ينظر: تذكرة النحاة : 601–605 .

(49) ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة : 212 .

(50) ينظر: نزهة الألباء : 249 .

(51) ينظر: كتاب العروض، القسم الأول :27 .

(52) ينظر: في هذه الأنواع توضح المقاصد :276/1–277، وشرح ابن عقيل :17/1–18 .

(53) أوضح المسالك : 38/1 .

(54) ينظر: همع الهوامع :517/2 .

(55) تحذف الياء لالتقاء الساكنين بناء على الراجح من حمل مذهب سيبويه والجمهور على تقديم الإعلال على منع الصرف لتعلق الإعلال بجوهر الكلمة بخلاف منع الصرف فإنه حال للكلمة. ينظر: حاشية الصبان 32/1.

(56) الواقعة :84 .

(57) وذكر بعضهم أنه التنوين في كل وبعض تنوين تمكين ؛ لأنه يذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها . ينظر: شرح التصريح :1/ 26.

(58) شرح الأشموني : 13/1 .

(59) ينظر: مذهب الربّعي في اللباب في علل البناء والإعراب : 118/1، وشرح الرضي : 46/1، وارتشاف الضرب : 669/1، وتوضيح المقاصد : 277/1، وشرح التصريح : 517/1، وهمع الهوامع : 517/2 .

(60) البقرة : 198 .

(61) اللباب :118/1، وينظر: توضيح المقاصد : 277/1، وهمع الهوامع : 517/2 .

(62) شرح ابن عقيل : 75/1–76 .

(63) ديوانه :136 .

(64) ينظر: شرح ابن عقيل : 77/1–78 .

(65) أي اجتماع علتين تمنعان الاسم من الصرف .

(66) حاشية الصبان : 77/1 .

(67) شرح الرضي : 46/1 .

(68) شرح الرضي : 46/1 .

(69) شرح الرضي :47/1 .

(70) ينظر: شرح الرضي :46/1، وظاهرة التنوين في العربية :95–96، والنحو الوافي :42/1 .

(71) النحو الوافي : 42/1 .

(72) ينظر: النحو الوافي :42/1، وظاهرة التنوين في اللغة العربية : 96 .

(73) ينظر: توضيح المقاصد : 1219/4–1220 .

(74) ينظر: الكتاب :277/3 .

(75) ينظر: المقتضب : 373/3 .

(76) ينظر: حاشية الصبان : 394/1، وحاشية الخضري : 108/2 .

(77) ينظر: حاشية الصبان :392/1، وحاشية الخضري : 41/1 .
(78) ينظر: توضيح المقاصد : 1220/3 .
(79) المقتضب : 374/3 .
(80) الخصائص : 180/1 .
(81) ينظر: توضيح المقاصد : 1220/3، وشرح الأشموني : 326/1 .
(82) ينظر: همع الهوامع : 100/1، وحاشية الصبان : 394/3 .
(83) ينظر: همع الهوامع : 61/1 .
(84) الخصائص : 179/1 .
(85) همع الهوامع : 60/1 .
(86) ينظر: شرح التصريح : 347/2 .
(87) حاشية الصبان : 394/3 .
(88) ينظر: همع الهوامع : 125/1-128 .
(89) ينظر: في نسبة هذا المذهب إلى سيبويه اللباب في علل البناء والإعراب : 90/1، وشرح الرضي : 77/1، وارتشاف الضرب : 837/2 .
(90) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه : 28/1 .
(91) ينظر: ارتشاف الضرب : 837/2، وهمع الهوامع : 126/1 .
(92) همع الهوامع : 126/1 .
(93) ينظر: شرح ابن عقيل : 44/1، وهمع الهوامع : 126/1 .
(94) ينظر: ارتشاف الضرب : 837/2، وهمع الهوامع : 125/1 . وينظر: رأي الزجاجي في الجمل : 3-4 .
(95) ينظر: توضيح المقاصد : 314/1 .
(96) المصدر نفسه : 314/1 .
(97) وهو مذهب المازني والزجاج . ينظر: همع الهوامع: 126/1.
(98) الإنصاف في مسائل الخلاف : 13/1-14، واللباب في علل البناء والإعراب : 90/1، وشرح الرضي : 78/1، وهمع الهوامع : 126/1 .
(99) اللباب في علل البناء والإعراب: 90/1 .
(100) شرح المفصل : 154/1 .
(101) شرح الرضي : 78/1 .
(102) همع الهوامع : 127/1 .
(104) ينظر: الخصائص : 220/3 .
(105) وهي قراءة أبي عمرو . ينظر: السبعة في القراءات :696 .
(106) شرح ابن عقيل : 174/4 .
وقيل أن الوقف بالنقل إلى متحرك لغة لخمية . ينظر: توضيح المقاصد : 1481/5 .
فنقل حركة الهاء إلى الدال، وهي متحركة . ينظر: توضيح المقاصد : 1481/3 .
(107) ينظر: توضيح المقاصد : 1480/5 .
(108) ينظر: شرح ابن عقيل : 53/1 .
(109) ينظر: الكتاب : 226/2، وأسرار العربية : 138 .
(110) توضيح المقاصد : 1481/5 .

(111) ينظر: أسرار العربية : 204 .
(112) اللباب في علل البناء والإعراب : 90/1 .
(113) المصدر نفسه : 90/1 .
(114) سر صناعة الإعراب : 99/1 .
(115) شرح التصريح : 744/2 . وينظر: النحو الوافي : 794/4 .
(116) اللباب في علل البناء والإعراب : 393/2، وقد فهمنا من العكبري أنه قصد حركة الفتحة التي في أصل الفعل يخاف وهو (خَوَف) من قوله ((لتحرّكها الآن وتحرّكِ ما قبلها في الأصلِ))، وقد صرّح بذلك ابن جني في قوله : ((ألا ترى أن (استقام) بوزن (استخرج) ، فقياسه أن يكون : استقوم ؛ إلا أن الواو قُلبت ألفا لتحركها الآن وانفتاح ما قبلها في الأصل، أعني : قَوَمَ)) . المنصف :190/1 .
(117) ينظر: أسرار العربية : 91، وعلل النحو : 275 .
(117) يوسف :31 .
(118) المجادلة : 2 .
(119) شرح ابن عقيل : 302/1 . ولم يتعيّن كون (ما) عاملةً عمل ليس إلا في هاتين الآيتين . ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (القسم الأول) :116/3 .
(120) يس : 15 .
(121) ينظر: في هذه الشروط وغيرها شرح ابن عقيل : 303/1-304، وتوضيح المقاصد : 506/1-507 .
(122) ينظر: الجنى الداني :323 .
(123) الكتاب : 59/1، وينظر: المقتضب : 189/4 .
(124) ينظر: الجنى الداني : 324، شرح ابن عقيل : 305/1 . وحجة من جوّز إعمال (ما) مع الخبر المتقدم إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ومنع تقديمه إذا لم يكن كذلك، أنّ الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما . ينظر: شرح ابن عقيل /306/1 .
(125) ينظر: شرح الرضي : 187/2، قال المرادي : ((واختلف النقل عن الفراء ؛ فنقل عنه أنه أجاز : ما قائماً زيدٌ، بالنصب . ونقل ابن عصفور عنه أنه لا يجيز النصب)) . الجنى الداني : 324 .
(126) شرح الرضي : 187/2 .
(127) علل النحو : 257/1 .
(128) شرح الرضي : 185/2 .
(129) ينظر: الجنى الداني :323 .
(130) ديوانه : 488.
(131) الكتاب : 60/1 .
(132) المقتضب : 191/4 .
(133) المسائل المشكلة : 286 .
(134) أي لغته .
(135) أسرار العربية :92 .
(136) لم ينسب إلى قائل، وقد ورد شاهداً على إبطال عمل ما عند تقدّم خبرها على اسمها في شرح التسهيل : 370/1، وأوضح المسالك : 279/1، وشرح الأشموني : 126/1 .
(137) البقرة : 11 .
(138) البحر المحيط : 191/1 . وقال أيضاً : ((و(ما) في (إنّما) وأخواتها، لم تغير شيئاً من مدلولها الذي كان

قبل لحوق (ما) خلافاً لمن ادعى أنّها أفادت الحصر فيما دخلت عليه إنّما)) . ينظر: ارتشاف الضرب 1285:

(139) ديوانه : 167، ورواية الصدر فيه : أنا الضامن الراعي عليهم، وإنّما .

(140) الجنى الداني : 396 .

(141) ينظر: ارتشاف الضرب : 1285/3، والجنى الداني :397 .

(142) ينظر: الجنى الداني : 67 .

(143) ارتشاف الضرب : 1285/3 .

(135) الجنى الداني : 397 . واعترض توجيه الرّبَعي هذا بأنّ اجتماع مؤكِّدين لا يستلزم الحصر، وإلا لوجد في نحو : إنّ زيدًا لقائمٌ . وأجيب عن هذا الاعتراض ((بأنّ اجتماع مؤكِّدين على وجه تركّبهما أقوى لشدة التلاصق فيه)) . حاشية الصبان : 417/1 .

(136) مفتاح العلوم : 403 .

(137) ينظر: نتائج الفكر : 145، وأوضح المسالك : 68/3 .

(138) مذهب سيبويه أن ربما لا تدخل إلا على الجمل الفعلية، ينظر: الكتاب :115/3، وقيل هو مذهب الجمهور . ومن النحويين من ذهب إلى أنها تدخل على الجمل الفعلية والاسمية . ينظر: في ذلك الجنى الداني : 456، وشرح الرضي : 295/4 .

(139) الجنى الداني : 77 .

(140) شرح التصريح : 667/1 .

(141) الحجر : 2 .

(142) مغني اللبيب : 85/4 .

(143) الزمر :71، 73 .

(144) الأعراف : 44 .

(145) شرح الرضي : 495/4 .

(146) الكهف : 99 .

(147) الجنى الداني : 457 . وينظر: اللباب : 367/1 .

(148) شرح الرضي : 295/4، وقيل إن (كان) التي ذكر الربعي أنّها محذوفة قبل الفعل هي كان الشأنية . ينظر: مغني اللبيب : 85/4 .

(149) مغني اللبيب : 85/4-86 .

(150) ينظر: شرح الرضي :296/4، والجنى الداني :457-458 .

(151) ينظر: شرح ابن عقيل : 169/3 .

(152) شرح التصريح : 89/2-90 .

(153) المصدر نفسه : 89/2 .

(154) ينظر: في ذلك المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة (رسالة ماجستير) :135-153 .

(155) ينظر: شرح الرضي : 256/4 .

(156) ينظر: حاشية الصبان :256/1 .

(157) شرح الرضي : 331/4

(158) هود : 41 .

(159) فقه اللغة وسر العربية : 1274/1 .
(160) الشورى : 11 .
(161) مغني اللبيب :20/3 .
(162) البقرة : 26 .
(163) شرح الرضي : 52/3 .
(164) مغني اللبيب : 20/3 .
(165) شرح التسهيل : 196/1 .
(166) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة (رسالة ماجستير) :145 .
(167) ينظر: ارتشاف الضرب : 2061/2، وتوضيح المقاصد : 931/2 .
(168) ارتشاف الضرب : 2061/2 .
(169) تذكرة النحاة :464 . وقد نَسَبَ هذا المذهب إلى الرّبَعي أيضا كلّ من ابن هشام في مغني اللبيب : 419/5. والسيوطي في همع الهوامع : 33/3 .
(170) مغني اللبيب : 408/5 .
(171) المصدر نفسه : 408/5 .
(172) ينظر: أسرار العربية : 114 .
(173) لم يعرف قائله، وينظر: في المساعد 144/2، ومغني اللبيب :419/5 .
(174) ارتشاف الضرب :2061/4 .
(175) البيت للأحوص : شعر الأحوص الأنصاري : 195 .
(176) البيت للقطامي . ديوانه : 35 .
(177) تذكرة النحاة : 604 .
(178) ينظر: توضيح المقاصد : 684/2، وشرح ابن عقيل : 234/2 .
(179) ينظر: توضيح المقاصد : 685/2 .
(180) ينظر: شرح ابن عقيل : 237/2 .
(181) ينظر: ارتشاف الضرب : 1535/3، والجنى الداني :436، ومغني اللبيب :2/ 315، وينظر: رأي أبي علي الفارسي في الشعر :25/1 .
(182) شرح الكافية : 310/2 .
(183) المؤمنون :40 .
(184) آل عمران :159 .
(185) مغني اللبيب : 316/2 .
(186) معجم الأدباء : 1831/4 .
(187) وفيات الأعيان : 336/3 .
(188) ينظر: نزهة الألباء : 249 .

المصـــــادر

- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (745هـ)، تحقيق د. رجب عثمان الحمد، مطبعة المدني، ط1، القاهرة 1998م .
- أسرار العربية : الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ)، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1997م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة : القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (624هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي (القاهرة)، مؤسسة الكتب الثقافية (بيروت)، ط1، 1986م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط4، مصر 1961م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري (ت761هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت .
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1993م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ،ط2 ،1979م .
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة : الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت817هـ)، تحقيق محمد المصري، دار سعد الدين، ط1، دمشق2000م .
- تاج العروس من جواهر القاموس : الزبيدي، مرتضى بن محمد الحسيني (ت1205هـ)، الجزء الثالث، تحقيق عبد الكريم الغرباوي، مطبعة حكومة الكويت، 1967 .
- تذكرة النحاة : أبو حيان الأندلسي، تحقيق د.عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت 1986م .
- التعليقة على كتاب سيبويه : أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت377هـ)، تحقيق د.عوض بن حمد القوزي، ط1، ج1، 1990 .

- توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك : المرادي، بدر الدين أبو محمد الحسن بن القاسم (ت479هـ)، تحقيق د.عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة 2001م .
- الجمل في النحو : الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ) تحقيق د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة (بيروت)، دار الأمل (الأردن)، ط1، 1984م .
- الجنى الداني في حروف المعاني : المرادي، تحقيق د.فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1992 .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : محمد بن مصطفى الخضري (ت1287هـ)، دار الفكر، بيروت .
- حاشية الصبان : الصبان، محمد بن علي (ت1206هـ)، تحقيق طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية
- الخصائص : ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1952م .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم : محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة
- ديوان الفرزدق : تحقيق علي فاغور، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1987 .
- ديوان القطامي : تحقيق د.إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، ط1، بيروت 1960م .
- ديوان امرئ القيس : تحقيق عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، ط2، بيروت 2004م .
- السبعة في القراءات : ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى (324هـ)، تحقيق د.شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، القاهرة .
- سر صناعة الإعراب : ابن جني، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، ط2، دمشق 1993م .
- سير أعلام النبلاء : الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت748هـ)، مؤسسة الرسالة، ط11، بيروت 1996م .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب : ابن العماد الحنبلي، شهاب الدين عبد الحي بن أحمد (ت1089هـ) تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط1 ،بيروت 1986 .

- شرح ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت769هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار مصر للطباعة، ط 20، القاهرة 1980م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : الأشموني، علي بن محمد بن عيسى (ت900هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1998م .
- شرح التسهيل : ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت 672هـ)، تحقيق د.عبد الرحمن السيد، ود.محمد بدوي المختون ،هجر للطباعة والنشر، ط1، مصر 1990م .
- شرح التصريح على التوضيح : الأزهري ،خالد بن عبد الله (ت905هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 2000م .
- شرح الرضي على الكافية : رضي الدين الاستراباذي (ت 686هـ)، تحقيق يوسف حسن عمر، ط2، بنغازي 1996م .
- شرح الكافية الشافية : ابن مالك، تحقيق علي محمد معوّض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 2000م .
- شرح المفصل : ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي (643هـ)، تحقيق د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 2001م .
- الشعر، أو(شرح الأبيات المشكلة الإعراب) : أبو علي الفارسي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، ط1، القاهرة 1988م .
- شعر الأحوص الأنصاري : تحقيق عادل سليمان جمال، مطبعة المدني، ط 2، القاهرة 1990م .
- ظاهرة التنوين في اللغة العربية : د.عوض المرسي جهاوي، مطبعة المجد، القاهرة .
- العروض : الرَّبَعي، أبو الحسن علي بن عيسى (ت420هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل بدران، مطبعة المتوسط، ط1، بيروت 2000م .
- علل النحو : ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت381هـ)، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد، ط1، الرياض 1999م .
- فقه اللغة وسرّ العربية : الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت429هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط1، 2002م .
- الكامل في التاريخ : ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم (ت630هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط4، بيروت 2003م .

- الكتاب : سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت180هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، ط3، القاهرة 1988م .
- اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين (ت616هـ)، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، ط1، دمشق 1995م .
- المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان أبي حصينة (رسالة ماجستير) : هاني محمد عبد الرازق القزاز، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالمنصورة .
- المساعد على تسهيل الفوائد : ابن عقيل، تحقيق د.محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق 1980م .
- المشكلة المعروفة بالبغداديات : أبو علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد .
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) : ياقوت الحموي، أبو عبد الله شهاب الدين الرومي (ت626هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت 1993م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1، الكويت 2000م .
- مفتاح العلوم : السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي (ت626هـ)، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 2000م .
- المقتضب : المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة 1994م .
- المنصف : ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف، مصر 1954م .
- نتائج الفكر في النحو : السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله (ت581هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1992م .
- النحو الوافي : عباس حسن، مطابع دار المعارف بمصر، ط 5، 1975م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء : أبو البركات الأنباري، تحقيق د.إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، ط3، الأردن 1985م .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : السيوطي، تحقيــق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميــة، ط1، بيــروت 1998م .
- الوافي بالوفيات، الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت0764هـــ)، تحقيق أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت 2000م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد، (ت681هـــ)، تحقيق د.إحسان عباس، دار صادر، بيروت .

Ali ben Essa Al-Rabi'e and his Syntactic Opnions

Prof. Assist. Dr. Aqeel Raheem Ali
Baghdad University – college of Arts

Abstract

In this research paper I tackle one of the magnificent scholar of Arabic language, an honorable man of letters, a craftsman grammarian whose position is high, and who surpassed his peers in fame and knowledge: we are talking about Ali ben Essa Al-Rabi'e one of the greatest figures in Synax of Baghdad.

A grammarian like Al-Rabie with the eminent scientific position among the grammarians is worthy to be given the attention to state his scientific course, and to see his syntactic opinions. This research paper tries to fulfill that objective and the arrive at the targeted end.